

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠٣٠

الأربعاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٧/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد يوريكا (كرواتيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دولغوف

إندونيسيا السيد نتاليغاوا

إيطاليا السيد مانتوفاني

بلجيكا السيد غرولز

بنما السيد سويسكم

بوركينافاسو السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد لايفان

فرنسا السيد لأكروا

فيتنام السيد بوي تي غيانغ

كوستاريكا السيد أورينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بيرس

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-63222 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

قد تلقيت رسالة من ممثلة إسرائيل، تطلب فيها دعوتها للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة للاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لها الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة شاليف (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، سوف تصدر بوصفها الوثيقة S/2008/755 فيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقاً للممارسة المعمول بها، أن يوجّه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في الجلسة التي يعقدها المجلس يوم الأربعاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعترزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس استجابة لرسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، التي ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/754. وأود أيضاً أن أستعري انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة أخرى مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، وترد في الوثيقة S/2008/753.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): سأبدأ

باستعراض مختصر للواقعة التي دعوت من أجلها هذا المجلس للانعقاد.

صباح يوم الاثنين الماضي، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت السفينة الليبية المسماة ”المروّة“ في طريقها إلى ميناء غزة محملة بمساعدات إنسانية، مكونة على وجه التحديد من الدقيق والأرز والزيت النباتي والألبان والأدوية لصالح سكان قطاع غزة المحاصرين حصاراً شبه كامل من قبل السلطات الإسرائيلية منذ عدة أسابيع. وقد منعت تلك السلطات، كما تعلمون، حتى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة من إدخال مساعداتها إلى قطاع غزة. وبينما كانت هذه السفينة في طريقها إلى ميناء غزة اعترضها زورقان حربيان إسرائيليان وقاما بداية بأخذ بيانات عنها وعن طاقمها وعن حمولتها، ثم أمرها بالعودة من حيث أتت،

القانون الدولي، في قمع القرصنة في أعالي البحار أو في أي مكان آخر خارج ولاية أي دولة. وقد تناول المجلس خلال الشهور الأخيرة ظاهرة القرصنة المتنامية وتحمل مسؤولياته وأصدر مجموعة من القرارات الهامة الهادفة لقمع القرصنة كالتزام دولي راسخ.

اتساقا مع هذا التوجه، واتساقا مع المسؤوليات الواجبة بموجب القانون الدولي، نطالب المجلس اليوم بتحمل ذات المسؤولية، وإدانة ما قامت به السلطات الإسرائيلية تجاه سفينة المساعدات الإنسانية الليبية، "المروّة"، واتخاذ تدابير فعالة تكفل التزام الإسرائيليين بالقانون الدولي الإنساني وقانون البحار، ومساءلتها عن هذه الانتهاكات المتعمدة لمبدأ حرية الملاحة في أعالي البحار.

نريد اليوم أن نذكر هذا المجلس بأنه سبق للسلطات الإسرائيلية أن قامت في العقد الثامن من القرن الماضي بإسقاط طائرة ركاب مدنية ليبية فوق سيناء، وذلك بالرغم من ثبوت تحقق هذه السلطات من أن الطائرة طائرة مدنية وفيها أطفال من بين ركابها. هذه السابقة الخطيرة تجعلنا نتوقع ألا تتورّع اليوم هذه السلطات عن تكرار جرميتها البشعة مع السفينة الليبية إذا لزم هذا المجلس الصمت تجاه هذه الممارسات، بعد أن لزمه تجاه العقاب الجماعي المتمثل في الحصار الخانق الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على مليون ونصف مليون فلسطيني في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

مرة أخرى نأمل من هذا المجلس أن يتحمل مسؤولياته تجاه ما جرى وما يجري، آمليين في أن تمكّن السفينة الليبية من مواصلة رحلتها بشكل آمن، وأن تمكّن من الدخول إلى ميناء غزة لتفريغ حمولتها هناك، بعد أن أغلقت إسرائيل كل المعابر البرية، وأن تمكّن كل سفن المعونات الإنسانية من الوصول إلى هذا الميناء وتقديم المساعدة.

وهدهاها تهديدا صريحا بالتدمير إذا لم تلتزم بتنفيذ الأمر الصادر إليها.

وقد نقلت إليكم يا سيدي الرئيس الأمر في حينه، وطلبت عرض الأمر على المجلس لاتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجلة للسماح للسفينة المذكورة بالدخول إلى الميناء وتفريغ حمولتها. وقد أوضحت في رسالتي إليكم أن ليبيا تقبل تفتيش السفينة من قبل الأمم المتحدة أو أي من المنظمات الإنسانية مثل الهلال الأحمر والصليب الأحمر، للتحقق من أنها لا تحمل على متنها شيئا سوى مواد غذائية وأدوية وطاقتها.

وأمام التهديد باستعمال السلاح، لم تجدد السفينة أمامها من بدّ إلا التوجه إلى المياه الدولية مبتعدة عن الشاطئ الفلسطيني. ولكن الزوارق الحربية الإسرائيلية تابعت السفينة، مُجبرة طاقمها تحت التهديد بالسلاح على الإبحار في اتجاه محدد وعدم تغيير هذا الاتجاه. وفي بعض الأحيان كانت طائرة تحلق في الجو بالإضافة إلى الزوارق.

إن ما قامت به السلطات الإسرائيلية، التي كثيرا ما ادّعت انسحابها من غزة، هو بصريح القانون عمل من أعمال القرصنة كما تعرّفها المادة ١٠١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تعرّف القرصنة بأنها أعمال غير قانونية من أعمال العنف ترتكب في أعالي البحار ضد سفينة مدنية وضد الأشخاص والممتلكات الموجودة على ظهرها في مكان خارج ولاية أي دولة.

لقد كانت السفينة الليبية على بُعد أكثر من ٢٢٠ ميلا بحريا عن شواطئ غزة يوم الثلاثاء ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٧/٥٥ بتوقيت طرابلس، عندما كانت الزوارق الإسرائيلية لا تزال تجبرها على سلوك اتجاه معيّن تحت تهديد السلاح.

إن الدول ملزمة، عملا بأحكام الاتفاقية الدولية النافذة، بالتعاون إلى أقصى حد، وهذا التعبير من صُلب

على أن ليبيا لا تفهم دورها في هذا المجلس ولا واجباتها ولا مسؤولياتها.

ليس لهذه الجلسة لمجلس الأمن أية صلة بالمخاطر على السلم والأمن الدوليين. إنها إساءة استخدام استباقية للنظام الداخلي، ليس أكثر. ولو كانت ليبيا مهتمة حقاً بدعم السلام والأمن في الشرق الأوسط، لأدانت حماس حين سيطرت بوحشية على قطاع غزة في انقلاب عنيف ضد السلطة الفلسطينية المعتدلة. ولأدانت الإطلاق المتواصل لآلاف الصواريخ والقذائف على البلدات والقرى الإسرائيلية من جانب الإرهابيين. ولأدانت إيران وسوريا على رعاية ودعم وتدريب الإرهابيين في منطقتنا. ولأدانت النقل الجاري للأسلحة المتطورة والموارد المالية للجماعات الإرهابية. لكن ليبيا لم تفعل.

لا يمكن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط إلا بدعم المعتدلين في منطقتنا وشجب العناصر المتطرفة. لكن ليبيا تفعل العكس. فهي في الحقيقة لم تقدم أية مساهمة ببناء لدعم عملية السلام الثنائية بين إسرائيل والفلسطينيين. وفوق ذلك، لا تعترف ليبيا بدولة إسرائيل، وهي تستخدم خطاباً ومصطلحات تعبر عن وجهة نظر حول العالم ضاربة في القدم. والدليل الواضح على ذلك هو إشارة ليبيا إلى بلدي إسرائيل في رسالتها بصفته "الكيان الصهيوني". وهي، باستخدامها هذا المصطلح، تنضم إلى عناصر متطرفة أخرى تنكر مشروعية إسرائيل - حماس والجهاد الإسلامي والقاعدة وحزب الله وإيران والسودان.

ينبغي لنا جميعاً أن نتساءل عما إذا كان استفزاز ليبيا الحالي مصادفة أُطلقت بالترابط الوثيق مع جلسة المجلس بشأن الحالة في دارفور.

إن دولة إسرائيل، شأنها شأن أية دولة أخرى، تمتلك الحق - بل، في الحقيقة، عليها الواجب - في أن تدافع عن

وقد قام وفدي بإعداد مشروع بيان صحفي نأمل استمرار التشاور حوله، ونأمل أن يتوصل المجلس إلى توافق بخصوصه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية):

إنه ليوم حزين لمجلس الأمن، لأن هذا المجلس، الذي نقدره جميعاً تقديراً عالياً، أُجبر اليوم بشكل سافر على أن يجتمع لكي ينفذ جدول الأعمال الخاص لدولة معينة عضو فيه. وقد اختارت تلك الدولة العضو عمداً إساءة استخدام إجراءات مجلس الأمن لكي تشغله عن معالجة المشاكل الملحة للمجتمع الدولي.

إن كون الدولة عضواً في مجلس الأمن يترتب عليها مسؤولية جدية ورسمية. ولهذا، يحدد ميثاق الأمم المتحدة متطلبات واضحة للدول الأعضاء غير الدائمة، إذ يذكر،

"يراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى".

إن الجماهيرية العربية الليبية لا تعرف تلك المسؤولية. فحين قُتل تلامذة إسرائيليون في القدس في آذار/مارس الماضي على أيدي إرهابيين فلسطينيين، كانت ليبيا هي من عارض الإرادة الإجماعية لأعضاء المجلس بإدانة الاعتداء. لقد فهم أربعة عشر عضواً في المجلس مسؤولياتهم. أما ليبيا فإنها لم تفهمها.

إن ليبيا منذ انتخابها لعضوية المجلس، منعت أية مبادرة تتعلق بمسائل الشرق الأوسط تتعارض مع جدول أعمالها السياسي الضيق. حتى أنها رفضت المشاركة في إحاطات إعلامية تقدمها البعثة الإسرائيلية بشأن مواضيع مختلفة تتعلق بأعمال مجلس الأمن. وهذه الأمثلة دليل واضح

المواصل لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، واستعمارها المتواصل للأرض الفلسطينية بوسائل وتدابير غير قانونية. لكنني أود اليوم أن أتناول بالتحديد الأزمة السائدة في قطاع غزة، حيث يواجه أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني - بينهم أطفال ونساء وشيوخ ومرضى وأشخاص معاقون - يواجهون أوضاعاً اقتصادية - اجتماعية بائسة، وأزمة إنسانية قاسية وانهاياراً حقيقياً لمجتمعهم ولجميع الآليات الموكبة له، نتيجة الحصار والإغلاق المطبقين اللذين تفرضهما إسرائيل على المنطقة، مما أعاق حتى المعونة الإنسانية من الوصول إلى السكان المدنيين الفلسطينيين.

في هذا الصدد، يؤسفنا أن السفينة الليبية "المروى" التي حاولت إيصال إمدادات إنسانية إلى السكان الذين هم في أمس الحاجة إليها، منعتها الدولة القائمة بالاحتلال من القيام بذلك. وكان قد بدئ بهذا الجهد في أعقاب الدعوة الأخيرة الموجهة من مجلس وزراء جامعة الدول العربية إلى البلدان العربية لتقديم مساعدة إغاثة طارئة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، ولا سيما في قطاع غزة، لتخفيف معاناته وافتقاره الناجمين عن القيود الإسرائيلية الصارمة على حركة الأشخاص والسلع.

وتعرب السلطة الفلسطينية عن تقديرها للجهد الليبي والنية الحسنة بتقديم المعونة لشعبنا بهذه الوسيلة الاستثنائية، التي فرضتها الظروف غير العادية، وغير المقبولة والمُدانة حقاً، التي وجد الناس أنفسهم في خضمها.

لقد مثلنا أمام مجلس الأمن في عدة مناسبات، لنسترعي انتباهه إلى الكارثة الإنسانية المستفحلة في قطاع غزة نتيجة تدابير إسرائيل العقابية غير الشرعية، ودعونا المجلس تكراراً إلى تحمّل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإلى العمل على إنهاء الحصار غير الإنساني، وإجبار

مواطنيها ضد الاعتداءات الإرهابية. وما من دولة عضو في هذا المجلس، ولا أي عضو آخر في الأمم المتحدة، يسمح لشحنة منطلقة من دولة معادية أن تصل إلى أرض تُستخدم منطلقاً للاعتداءات الإرهابية ضد مدنييه.

ختاماً، أود أن أحاطب ممثل ليبيا مباشرة. إذا كانت ليبيا ترغب حقاً في تقديم الدعم الإنساني للمدنيين في قطاع غزة، فهناك سبل ووسائل للقيام بذلك. فالعديد من الدول، بما فيها تلك التي ليس لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ومنظمات دولية تستخدم هذه الآليات لتقديم الإغاثة الإنسانية لقطاع غزة. دعونيؤكد أن هذه الآليات موجودة. ويجري تنسيقها مع المجتمع الدولي. وهي معروفة جيداً ولا تتطلب أحداثاً إعلامية واستفزازات كالأستفزاز الذي نشارك فيه الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة العاجلة لمعالجة الحالة الحرجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة، نتيجة الحصار المتواصل الذي تفرضه إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال.

قبل المضي قدماً، أسمحوا لي أن أهنئكم وأهنئ بلدكم كرواتيا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعنتم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن تقديرنا العميق لكوستاريكا على قيادتها المقتدرة والحكيمة للمجلس في الشهر الماضي. والآن، أود أن أعرب أيضاً عن تقديرنا للجماهيرية العربية الليبية على دعوتها إلى عقد جلسة اليوم لمعالجة المسائل الخطيرة المعروضة أمامنا.

إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كلها، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال بالغة الصعوبة بسبب انتهاك إسرائيل

١٧ شهرا حول قطاع غزة إلى سجن مفتوح وليس مفصولا من بقية الأرض الفلسطينية فحسب، بل هو أيضا معزول بالكامل من بقية العالم. وتواصل إسرائيل فرض أشد الأشكال اللاإنسانية للإغلاق، حتى بعد الهدوء الذي يسود إلى حد كبير - بالرغم من الانتهاكات العديدة، بما في ذلك الهجمات العسكرية الإسرائيلية التي شنت الشهر الماضي وأدت إلى مقتل عشرات الفلسطينيين - منذ حزيران/يونيه هذا العام، عقب اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه من خلال جهود الوساطة المصرية، والمقصود به كسر حلقة العنف فضلا عن الحصار.

وما زالت الدولة القائمة بالاحتلال تغلق جميع المعابر الحدودية لقطاع غزة، ولا تسمح سوى بالفتح غير المنتظم لبعض المعابر وفي ظل العديد من القيود. وما زالت القيود مفروضة على توريد الغذاء والدواء والوقود ومواد البناء وغيرها من الإمدادات الأساسية. وسبب ذلك نقصا في جميع السلع الضرورية وهو يسبب حرمانا إنسانيا واسعا. وحتى المعونة الإنسانية المحضة تتم إعاقته، على النحو الذي شهدناه مؤخرا. وإضافة إلى ذلك، ما زالت الصادرات الفلسطينية محظورة بشكل كامل من جانب الدولة القائمة بالاحتلال، مما أدى إلى تدمير الآلاف من سبل كسب الرزق.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل إعاقة تنقل الأشخاص، بمن في ذلك المرضى الذين يحتاجون إلى العلاج الطبي في حالات الطوارئ وغير المتاح في غزة، وقد مات العديدون منهم وهم في انتظار الحق في السفر إلى خارج غزة. كما تواصل إسرائيل تعويق وصول موظفي تقديم المساعدة الإنسانية إلى غزة، بمن في ذلك العاملون في وكالات الأمم المتحدة مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تواصل جهودها الدؤوبة في تقديم المساعدة لحوالي مليون لاجئ هناك

إسرائيل على الامتثال لواجباتها بمقتضى القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وإضافة إلى ذلك، أصدر الأمين العام وعدة وكالات للأمم المتحدة تقارير عديدة تبرز الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة. والسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أحاط المجلس علما بالتحديد بالحالة القائمة والتي تدعو إلى الأسف في قطاع غزة، والسيد روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، مثلا أيضا أمام هذا المجلس عدة مرات، ليعربا عن الإلحاح والواقع القاتم للحالة الإنسانية في قطاع غزة وليطالبوا إسرائيل برفع حصارها فضلا دعوتهما إلى اتخاذ نهج جديد نحو الحالة في غزة. وللأسف، وبالرغم من جميع نداءاتنا العاجلة ومناشداتنا المتكررة، لم تتخذ أي تدابير لمعالجة تلك الحالة الظالمة.

إن عقاب إسرائيل الجماعي للسكان المدنيين في قطاع غزة يشكل، إذا جرى تقييمه تحت أي ذريعة أو في أي سياق، انتهاكا جسيما للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تمنع، في جملة أمور، الدولة القائمة بالاحتلال من معاقبة أي شخص محمي على أي جريمة لم يرتكبها شخصا وتحظر فرض العقوبات الجماعية وبالمثل تحظر جميع تدابير التخويف أو تدابير الإرهاب. وهذا الحكم من الاتفاقية، الذي يتمثل هدفه المباشر في حماية السكان المدنيين وقت الحرب، تقوم إسرائيل بخرقه على نطاق واسع، مما يشكل جريمة حرب ضد السكان المدنيين - وهي جريمة ينبغي أن تحاسب عليها الدولة القائمة بالاحتلال محاسبة كاملة.

وكما ندرك جميعا، ومنذ أن تجلت الأزمة أمام أنظار المجتمع الدولي، فإن الحصار الإسرائيلي الذي استمر

وستؤدي إلى المزيد من زعزعة استقرار الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع جميع الآثار المدمرة التي ستحدثها على عملية السلام الهشة والمتعثرة وبالتالي على آفاق الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وتشارك القيادة الفلسطينية في عملية السلام وهي ملتزمة بتلك العملية بغية التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للقضية الفلسطينية بجميع جوانبها. ومع ذلك، لا يمكن أن تستخدم الدولة القائمة بالاحتلال عملية السلام غطاء أو لصرف الأنظار بينما تواصل متابعتها للسياسات والممارسات غير القانونية التي تدمر فرصتنا لتحقيق إنهاء الاحتلال، وإنهاء الصراع وتحقيق السلام الحقيقي لشعبنا. وفي الواقع، لا يوجد أي مبرر قانوني أو سياسي أو أخلاقي أو إنساني للسياسات اللاإنسانية التي تنفذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة.

ومع أن القيادة الفلسطينية تواصل بذل كل الجهود لإحراز تقدم في عملية السلام وفي التقيد بالتزاماتها، فإن إسرائيل، على العكس، تواصل ممارستها غير القانونية وإجراءاتها الاستفزازية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشمل الأمثلة على ذلك تكثيف إسرائيل لبناء المستوطنات بينما نقوم بالتفاوض وحصارها المدمر والعقابي لقطاع غزة، مما يؤدي إلى زيادة تفاقم التوترات، وتقويض الثقة واستمرار تدهور الحالة على أرض الواقع. وذلك ليس في مصلحة أي أحد؛ ولن يؤدي سوى إلى عودة الحلقة المميتة لأعمال العنف، التي من المؤكد أنها ستخرب عملية السلام. ولا بد من تجنب تلك النتائج بأي ثمن وهو أمر يقتضي اتخاذ إجراء عاجل، وليس السماح باستمرار هذه الحالة الظالمة بكل المقاييس.

وبالتالي من الحتمي أن تجبر إسرائيل، أولاً وقبل كل شيء، على الرفع الفوري والكامل لحصارها المفروض على

بالرغم من العديد من القيود والعوائق وحالات نقص الإمدادات.

إن جميع قطاعات الحياة في قطاع غزة قد عطلت من جراء الحصار الإجرامي والعقابي. وازداد الفقر والمرض والبطالة إلى مستويات منذرة بالخطر. وفي علمنا اليوم، وبينما نواجه بصورة جماعية الأزمات الاقتصادية والغذائية المتزايدة ونسعى لوجود علاج لها، أود من أعضاء المجلس أن يتوقفوا لينظروا في الوقائع القاسية التالية التي يجبر السكان الفلسطينيون في غزة على تحملها، ليس بسبب وقوع كارثة طبيعية أو تطور عالمي غير منظور، ولكن بدلا من ذلك من جراء السياسات المتعمدة وغير القانونية التي تنفذها الدولة القائمة بالاحتلال، والمقصود بها معاقبة السكان وإغراقهم في اليأس.

واليوم، فإن ٨٠ في المائة من السكان المدنيين في غزة - وأغليبتهم لاجئون و ٥٠ في المائة منهم أطفال - يعيشون تحت خط الفقر. كما أن ثمانين في المائة من السكان يعتمدون على المعونة الغذائية من أجل البقاء. وأكثر من ٩٥ في المائة من الصناعات والأعمال التجارية والورش مغلقة الآن، و ٥٠ في المائة تقريبا من القوة العاملة تعاني من البطالة. وتعاني نظم الصحة والصرف الصحي وغيرها من البنية التحتية من اليأس والتدهور لأن قطع الغيار ومواد البناء - بما في ذلك لمشاريع الأمم المتحدة - ما زالت محظورة ونادرة، مما يجعل بالهيار تلك النظم.

وكما أبلغت مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فإن التداعيات القصيرة والطويلة الأجل لهذه الأزمة على الشعب الفلسطيني ومؤسساته والخدمات العامة والبنية التحتية تداعيات هائلة وستكون مفعجة إذا استمرت هذه الحالة. ومع ذلك، وبدون وجود معالجة، ستتواصل زيادة التوترات وانعدام الأمن واليأس في قطاع غزة

حدود عام ١٩٦٧. وهذا في نهاية المطاف سيحقق السلام في المنطقة برمتها.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالإنكليزية): نواجه اليوم حالة غير عادية على الإطلاق. لقد دعي المجلس إلى الانعقاد من جانب عضو في المجلس للرد على حالة صنعها بنفسه.

إن ليبيا، البلد الذي لا يقيم علاقات مع إسرائيل، الذي لا يستطيع حتى أن يقر بوجودها في الرسالة التي وجهها إلى المجلس وعرض فيها علينا المسألة قيد النظر، ويتخذ موقفاً عدائياً سافراً حيال إسرائيل، اتخذت خطوة لافئة في محاولة لإرسال إحدى سفنها إلى المياه قبالة غزة، التي تجري فيها إسرائيل عمليات دورية، لتصل إلى ميناء غير مفتوح أمام الملاحة التجارية الدولية.

وبالنظر إلى ازدياد الحساسية الدولية إزاء الأنشطة البحرية غير المتوقعة وغير المنسقة، أي بلد حول هذه الطاولة ما كان يرد على ذلك بالطريقة التي تصرف بها البحرية الإسرائيلية في هذه الحالة؟ إن الطريقة التي تصرف بها ليبيا كانت خطيرة ومستتهرة. وفي حدود علمي، فإن الميثاق، لسوء الطالع، لا يتضمن حكماً بشأن حماقة الدول.

هذا الاجتماع ليس حول الحالة الإنسانية في غزة. ولكن إذا كان هدف التصرف الليبي تقديم مساعدة جديدة إلى الشعب في غزة، فهناك عدة طرق للقيام بذلك لا تنطوي على مثل هذه الأعمال الاستفزازية والمتسمة بالمواجهة، طرق سيكون لها فرصة أفضل للوصول بهذه المساعدات إلى غايتها. إن الطريقة التي اختارها ليبيا يبدو أنها تكاد تكون مصممة لضمان عدم وصول المساعدة.

ثمة بدائل مجدية تلجأ إليها كل الدول الأخرى المهتمة بتقديم المساعدة. أولاً، يمكن للدول الأعضاء أن تتقدم من السلطة الفلسطينية، الحكومة الشرعية للشعب الفلسطيني،

قطاع غزة والسماح بتنقل الأشخاص والسلع بغية تخفيف عزلة السكان المدنيين الفلسطينيين ومعاناتهم الإنسانية. وفي ذلك الصدد، تجدد السلطة الفلسطينية مرة أخرى التأكيد على استعدادها لتحمل المسؤولية عن الجانب الفلسطيني للمعابر الحدودية لغزة، تمثيلاً مع اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥. وينبغي مطالبة إسرائيل بالتقيد بالتزاماتها وتعهداتها القانونية في ذلك الصدد، بما في ذلك التزاماتها نحو السكان المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، أمثالاً لاتفاقية جنيف الرابعة، الملزمة لإسرائيل بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال.

وعلى المجتمع الدولي أن يتصرف؛ ولا يمكنه أن يظل في موقف المتفرج بينما تواصل إسرائيل الخرق الفاضح والصارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وهو أمر لم يؤد سوى إلى تشجيع الدولة القائمة بالاحتلال في إفلاتها من العقاب طوال الوقت.

وقد آن الأوان للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يؤدي واجبه الجماعي بالقدر الممكن، وبذل جهود جديدة لمعالجة الحالة غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن يضع حداً للسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية.

السلام لا يمكن أن يتحقق ما دامت إسرائيل تواصل تحدي القانون وتظل شريكا غير راغب في عملية السلام. ولذلك، يجب أن يتوقف المجتمع الدولي عن استرضاء مثل هذا السلوك من جانب إسرائيل. وأن يتحمل مسؤولياته في تغيير ذلك المسار الذي سيساعد الأطراف عملياً على تحقيق حل الدولتين من أجل السلام، بقيام دولة فلسطين ذات السيادة المستقلة المتلاصقة الأطراف والقادرة على البقاء، التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، على أساس

هذه الظروف كان قيام إسرائيل بمرافقة السفينة الليبية إلى خارج المياه الإقليمية وإلى المياه الدولية عملاً له ما يبرره.

ولا يمكن القول إن أعمال إسرائيل تشكل قرصنة بموجب اتفاقية قانون البحار. فالقرصنة لها معنى محدد بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أن العمل كان ينبغي أن يكون من جانب سفينة خاصة ولأغراض خاصة. ومن غير المعقول التأكيد على أن إسرائيل ارتكبت عملاً من أعمال القرصنة. فالأسطول الإسرائيلي اقترب بالفعل من السفينة، التي تحمل علم دولة معادية، وأمرها بالعودة وبألا تستمر في الاتجاه إلى مياه غزة، وضمنت بعد ذلك عدم عودتها إلى مسارها الأصلي. ولم يطلق الأسطول الإسرائيلي أي طلقات ولم يصير على الصعود إلى متن السفينة الليبية.

وهناك آليات واضحة، كما أشرت، إلى نقل المساعدات الإنسانية إلى غزة من جانب الدول الأعضاء التي ترغب حقاً في القيام بذلك. وتلك الآليات غير الاستفزازية والتي لا تتسم بالمواجهة هي التي ينبغي استخدامها. والنقل في البحر ليس ملائماً أو متسماً بالمسؤولية في ظل الظروف القائمة.

وقد أطلقت الأمم المتحدة مؤخراً نداءً موحداً من أجل الضفة الغربية وغزة يصل إلى ٤٦٢ مليون دولار لمساعدة أهل غزة، ونشجع جميع الدول الأعضاء على الاستجابة لذلك بسخاء.

أخيراً، دعونا لا ننسى السبب الكامن وراء وجود هذه الأزمة الإنسانية. إن الحكومة الفلسطينية الشرعية قد إغْتَصَبَتْ سلطتها في قطاع غزة من جانب منظمة حماس الإرهابية. وإن تحريض حماس على العنف من خلال حفر أنفاق من غزة إلى الأراضي الإسرائيلية، من النوع الذي استخدم لاختطاف وقتل جنود إسرائيليين، وهجماتها العشوائية بالصواريخ على جنوب إسرائيل وعلى المعابر

وأن تستعلم عن أفضل الطرق لتقديم المساعدة المقترحة. وإن المجلس الوزاري للجامعة الدول العربية، من جانبه، أصدر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بياناً دعا فيه الدول العربية إلى إرسال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة وأسند مسؤولية محددة إلى أمانة الجامعة العربية للتنسيق مع السلطات المصرية والأردنية لضمان دخول تلك المساعدات إلى غزة.

فلماذا لم تنسق السلطات الليبية بهذه الطريقة؟ نحن نعرف بالتحديد، على سبيل المثال، بوجود شحنة مساعدات أردنية نقلت بنجاح عبر معبر كيرين شالوم إلى غزة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانياً، إن الدول الأعضاء التي تسعى إلى تقديم المساعدة إلى أهل غزة يمكنها أن تعمل عبر مؤسسات وبرامج الأمم المتحدة التي لديها الولاية والقدرة على تقديم المساعدة الإنسانية في غزة. وتشمل مؤسسات الأمم المتحدة تلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي. لهذا يبقى لدى المرء الانطباع بأن الهدف من نشاط السفينة الليبية كان الاستفزاز - وربما حتى الدعاية المغرضة.

العبرة الحقيقية هنا هي الحاجة إلى تجنب تكرار هذه الإجراءات التي تنم عن استهتار فيما يتعلق بتقديم المساعدة. وفي ظل هذه الظروف، ومع سيطرة مجموعة حماس على غزة وارتكابها أعمال عنف متكررة وعمليات إرهابية ضد إسرائيل، من حسن الحظ أن هذه الحادثة التي افتعلتها ليبيا لم تتصاعد.

وما نفهمه من التقارير الصحفية الصادرة من طرابلس أنه بعد قيام السفن الإسرائيلية برد السفينة الليبية على أعقابها يوم الاثنين، حاولت السفينة الليبية مرة أخرى أن تدخل الميناء يوم الثلاثاء بدون موافقة إسرائيل. وفي ظل

خاصة واستثنائية للغاية في الشرق الأوسط، تنطبق على إسرائيل، وعلى الأوضاع المحيطة بغزة.

وبسبب تلك الظروف الاستثنائية، من الضروري على نحو عملي، أن تُقدّم المعونة والمساعدة الإنسانية بطريقة معينة. ويشمل ذلك استخدام قنوات الأمم المتحدة وبلدان ثالثة، بما في ذلك أعضاء جامعة الدول العربية، لكفالة دخول المعونة إلى غزة بأمان، وبالتنسيق مع جميع الأطراف الفاعلة التي يتعين إشراكها في هذه العملية. وقد يكون ذلك الأمر محبطاً، وقد يكون من المؤسف أن الظروف تفرض القيام بمثل هذه الترتيبات، غير أن تلك القنوات، من الناحية العملية، ولمساعدة شعب غزة، ضرورة وينبغي استخدامها. بل إن عدم استخدامها يثير الشكوك في نية الأشخاص الذين لا يستخدمونها أو في قلة المعلومات المتوفرة لديهم عنها. وأنا على يقين بأن النقطة الأخيرة أمر يمكن تصحيحه بسهولة.

وأود أن أقول، إن أمكنني ذلك، إننا لببنا نداء تقديم المعونة لشعب غزة. فقد تبرعنا هذا العام بأكثر من ١٠٠ مليون دولار، أو أننا سنكون قد فعلنا ذلك بنهاية العام. وقدّمنا أكثر من ٨٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٣، وتعهّدنا بالتبرع بمبلغ إضافي مقداره ٤٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١١. ونقر بأهمية تقديم المساعدة للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في غزة.

كما أود أن أتناول المزايم المتعلقة بأعمال القرصنة. وأمامي هنا تعريف القرصنة كما حدّدته اتفاقية قانون البحار، التي أشار إليها أيضاً السفير وولف. وهو تعريف تقني يقول إن القرصنة تتطلب القيام بعمل من أعمال العنف أو الاحتجاز، أو أي عمل سلب، يُرتكّب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة. ومن الجانب التقني، وعلى حد فهمي للأمر، فقد شاركت في الحادث إحدى

المقامة لمرور المعونة الإنسانية، ما زالت جميعها مستمرة. إن ملاحظات الممثل الفلسطيني المطولة التي أُعدت سلفاً كانت ستتمتع بمصداقية أكثر لو تمكن من أن يكرر آراء قيادته المعروفة في هذا الصدد.

وما أن تتم معالجة هذه الحالة التي خلقتها حماس، فإننا نشق بأن المعاناة الإنسانية الناجمة مباشرة عن أعمال حماس غير المشروعة سيتم علاجها أيضاً.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): كما لوحظ، وكما أشرت، سيدي، من قبل أثناء المشاورات، ستكون هناك فرصة لتناول طائفة أوسع من مسائل الشرق الأوسط في جلسات مناسبة ستعقد لاحقاً في هذا الشهر. ولذا سأقتصر في ملاحظاتي اليوم على المسألة المعروضة مباشرة، والتي أعتقد أنها على ما يبدو عبارة عن نقل معونة إنسانية إلى غزة في ظل ظرف خاص.

لدينا عرض لبيبا الذي استمعنا إليه اليوم في القاعة، ولدينا أيضاً رسالة لبيبا. وقد استمعنا أيضاً إلى عرض مختلف بعض الشيء - بل في الواقع مختلف - عما وقع عملياً في البحر. وليست لدي شخصياً معلومات أشاطر المجلس إياها، ولكنني سأشير ببساطة إلى أنه سيكون من الصعب على المجلس أن يتفق على أي نوع من البيانات - بيان صحفي أو ما عداه - إذا لم نتمكن من التحقق من وقائع الحالة بطريقة مرضية ومتفق عليها.

من الواضح أن من الأهمية بمكان أن يكون هناك مرور حر للبضائع الإنسانية وإمدادات الإغاثة إلى غزة. وموقفنا بهذا الشأن معروف جيداً. ونأمل أن تنصاع إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، إلى متطلبات القانون الدولي فتضمن وصول الإمدادات الإنسانية الضرورية إلى غزة. ولكنها أيضاً حالة تنطوي على ظروف

والوقود - واستئناف العمليات في المعابر الحدودية إلى المنطقة بصورة تامة وعادية.

الحصار المفروض على قطاع غزة عامل من العوامل التي تستفز المتطرفين وتدفعهم إلى الإخلال بالهدنة، مما قوض عملياً جهود محمود عباس والمجتمع الدولي برمته لتعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية. وقد حدّ ذلك من نفوذ السلطة أثناء المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. وفي ذلك الصدد، نود أن نسترعي الانتباه إلى ما قلناه في تشرين الثاني/نوفمبر خلال آخر اجتماع وزاري للمجموعة الرباعية للشرق الأوسط في شرم الشيخ، وهو الاستعداد لمواصلة العمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية بغية تيسير الوصول والتنقل، وتحسين الظروف في الميدان لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، وتعزيز النشاط الاقتصادي، وتحسين أجواء المفاوضات.

وإذ تقدم روسيا مساعدة مادية كبيرة إلى الأراضي الفلسطينية، فإنها تؤكد عزمها على مواصلة التعاون لتحسين الحالة الإنسانية وهيئة بيئة سليمة وأحوال معيشية عادية للسكان.

وبطبيعة الحال، خلال عملية حل هذه المسائل، لا يمكننا تجاهل الضمانات الأمنية لإسرائيل. ونؤكد مجدداً ضرورة الوقف الكامل للهجمات الإرهابية على ذلك البلد، وعلى رأسها، إطلاق الصواريخ من الأراضي الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا نكفل مصالح إسرائيل الأمنية المشروعة على حساب مصالح السكان المدنيين في غزة والضفة الغربية واحتياجاتهم التي لا تقل مشروعية. وينبغي لجميع البلدان أن تمتثل على نحو صارم للالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الإنساني الدولي.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):
استمعنا بعد ظهر اليوم لبيانات من ممثلي وفود ليبيا وإسرائيل

سفن البحرية الإسرائيلية. وبحكم التعريف المذكور آنفاً، لا يمكن أن يشكل ذلك عملاً من أعمال القرصنة. وأود أن يتم تسجيل ذلك في المجلس.

ونأمل جميعاً أن نتمكن من تطبيع الحالة المتعلقة بتقديم الإغاثة الإنسانية إلى غزة. ونأمل جميعاً أن تتحسن الحالة في الميدان بحيث تسمح بتحقيق ذلك التطبيع. غير أنه لا بد من مراعاة - وأود أن أكون واضحاً تماماً اليوم - أن ذلك التحسن سيتطلب أيضاً، قبل ذلك، تحقيق تحسن في الحالة المتعلقة بالهجمات الإرهابية وغيرها من الهجمات على إسرائيل. ويقع في صلب هذا الأمر الحالة الأمنية في ذلك الجزء من العالم. ويشمل ذلك على نحو حاسم وأساسي أمن إسرائيل وحققها في الدفاع عن نفسها.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

يتابع الاتحاد الروسي بتأن وقلق بالغ التطورات المتعلقة بالسفينة المدنية "المروى"، التي كانت محملة بالمساعدات الإنسانية الموجهة إلى السكان الفلسطينيين في قطاع غزة. ونحن على اقتناع بأن التوتر الذي نشب جراء رفض السلطات الإسرائيلية الإذن للسفينة بدخول الميناء الذي كانت تقصده إنما هو نتيجة للأزمة التي طال أمدها والناجمة عن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، وعدم تقديم أي توضيحات بشأن موعد وطريقة رفع هذا الحصار. ونعتقد أن إنهاء العزلة الاقتصادية المفروضة على غزة مهمة عاجلة.

ونتيجة للهدنة بين حماس وإسرائيل، تحسنت الحالة في المنطقة شيئاً ما مؤخراً: غير أنها لا تزال بعيدة جداً عن الحالة الطبيعية. ولا يمكن تحقيق قدر من الاستقرار المستدام في محيط غزة إلا بكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة على نحو عام وبدون عراقيل - بما في ذلك الأغذية والأدوية

ومن الملح أن نضع حداً لشذوذ حالة الحصار التي أعقبت قيام حركة حماس بالاغتصاب غير المشروع للسلطة في قطاع غزة. وهناك حاجة ملحة لكي يسود الهدوء من أجل عودة الأمور إلى طبيعتها على الصُّعد الإنسانية والأمنية والاقتصادية والسياسية. وختاماً، هناك حاجة ماسة إلى أن تتصرف حركة حماس، التي تأمل في أن تعتبر جهة سياسية فاعلة، بحس من المسؤولية التي تخدم المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني، بدءاً بإعادة قطاع غزة إلى السلطة الشرعية والوحيدة وهي سلطة الرئيس عباس.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بناءً على طلب مقدم من الجماهيرية العربية الليبية لمناقشة الحادث الذي تعرضت له السفينة الليبية المروى التي كانت مبحرة باتجاه ميناء غزة، حيث منعها سفن بحرية تابعة لدولة إسرائيل من إيصال المساعدات. وبأسف وفدي لمنع إيصال المساعدات الإنسانية التي كانت في طريقها إلى سكان غزة الذين يعانون، لأننا نعتقد أن ميناء غزة هو جزء لا يتجزأ من فلسطين.

ويمكن وصف الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة برمتها بأنها كارثة إنسانية حيث لا يزال المدنيون الأبرياء يعانون من عواقب عدم تحقيق السلام. وفي خضم هذه المشكلة ما برح سكان غزة يعانون من الحصار غير الشرعي الذي حرّمهم من أي شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. والسبب الجذري لجميع هذه الصعوبات هو احتلال إسرائيل غير المشروع لفلسطين. وتهدف الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي المحتلة إلى تغيير الحقائق على أرض الواقع وتشكل هذه الأنشطة عقبة رئيسية أمام عملية السلام. ونحث المجلس على مطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري والكامل وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة،

وفلسطين. وعلى ضوء المناقشة التي أجريتها بعد ظهر اليوم، أود بادئ ذي بدء أن أذكر بأن احترام القانون الإنساني الدولي مبدأً توجيهي دائماً لتدخلات بلجيكا. ويتطلب ذلك المبدأ من جميع الأطراف الفاعلة المعنية أن تبدي روح المسؤولية لديها. وأستلهم روح المسؤولية لأدلي بثلاثة تعليقات.

أولاً، في ما يتعلق بالحادثة ذاتها، تؤكد مختلف الروايات المتوفرة، في هذه المرحلة، أن الأطراف المعنية تمارس ضبط النفس. غير أن تلك الروايات لا تقدم لنا التوضيحات المطلوبة لكي نصل إلى خلاصة نهائية. وإننا، من أجل سكان غزة، نتساءل عن جدوى التسييس الذي يؤدي إلى نتائج عكسية، الناجم عن محاولة لتقديم مساعدات على متن سفينة.

ثانياً، في ما يتعلق بتدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة، فإننا، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية، الذين يتشاطرون ما نشعر به من قلق بالغ، ندعو بانتظام إلى فتح المعابر أمام الأنشطة الإنسانية والتجارية. ولا يمكن للسلطات الإسرائيلية أن تعتبر نفسها معفية من تحمل مسؤولياتها عن قطاع غزة. وبالتالي، نناشدها أن تضطلع بمسؤولياتها الإنسانية وترفع القيود المفروضة على وصول الصحفيين وأعضاء السلك الدبلوماسي. وعلاوة على ذلك، وبالنسبة للحالة الإنسانية في جنوب إسرائيل، لا نزال ندين بصورة منهجية جميع عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

ثالثاً، نرحب بحالة الهدوء التي تحققت بفضل وساطة مصر، بهدفها المزدوج بتحقيق تحسن دائم في الأحوال المعيشية للفلسطينيين ولسكان إسرائيل في قطاع غزة وضواحيها على السواء. غير أننا شددنا، منذ البداية، على أن الهدوء ينبغي ألا يكون غاية في حد ذاته.

بإيصال الدعم الإنساني الذي تمس إليه الحاجة للفلسطينيين من خلال كل المعابر إلى فلسطين، بما فيها ميناء غزة.

وختاماً، نأمل، كما قلنا مرات عديدة من قبل، في أن يتمكن المجلس من إبداء رأيه بشأن الحالة الإنسانية في فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة. وليس بوسعنا أن نستمر في تجنب مواجهة مثل هذه الحالة الفظيعة.

السيد أوربينو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

إن الحالة التي استدعت عقد هذه الجلسة تتيح لنا فرصة توجيه الانتباه، ولو بإيجاز، إلى تدهور الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وكما يشير باستمرار الأمين العام وفريقه، فإنه يجدر بمجلس الأمن أن ينظر بإمعان في التدهور المطرد.

ويأتي العمل اليائس الذي ناقشه اليوم، إذا جاز التعبير، ردة فعل لحالة لها نفس القدر من البؤس. إن الوضع محبط. وتبين أن قنوات إيصال المساعدات الإنسانية غير كافية لحماية المدنيين في غزة والتخفيف من وطأة أوضاعهم المعيشية المتردية. وبالأمر فقط، أبلغنا مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط أن جميع المعابر الحدودية بين قطاع غزة وإسرائيل ما زالت مغلقة، مما يعيق مرور شحنات الوقود والمواد الإنسانية الأساسية إلى الشعب الفلسطيني. فمدير كبير شالوم مغلق منذ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وأغلق خط أنابيب ناخال عوز وجهاز النقل الحزامي في كارني في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وكما وصفت البرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة ومكتب المنسق الخاص للشرق الأوسط، فإن الظروف المقيدة التي يعملون في ظلها وتدهور الحالة الإنسانية في غزة مستمرة ولم يسبق لها مثيل.

وكما ذكرت في المشاورات التي أجريت صباح هذا اليوم، يرى وفد بلدي أن الممارسات الإسرائيلية تؤثر على إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة وتسهم في

وتجديد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك المواقع الاستيطانية التي بنيت منذ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ حتى لا تغير الحقائق على الأرض وتمس بمفاوضات الوضع النهائي. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، والدول المجاورة بصفة خاصة، مسؤولية أخلاقية تتمثل في مساعدة الضحايا الأبرياء إلى أن يتوطد السلام بين فلسطين وإسرائيل.

قبل اثني عشر شهراً، وفي اجتماع استضافته الولايات المتحدة في أنابولس وحضره ممثلو العديد من البلدان من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك جنوب أفريقيا، وافقت فلسطين وإسرائيل على إعلان مشترك أعربت فيه عن تصميمهما على إنهاء الصراع والعمل نحو تسوية سلمية على أساس قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. واتفقتا أيضاً على بذل كل جهد ممكن لإبرام اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

لقد وصلنا إلى مرحلة حاسمة من العملية، حيث يقترب بسرعة الموعد النهائي المحدد في أنابولس. وعلى الرغم من التأكيدات بأن المفاوضات مستمرة، فإن الحالة على الأرض لم تتحسن بشكل كبير منذ بدء العملية. لقد آن الأوان لأن تتصرف الأطراف والمجتمع الدولي ومجلس الأمن. ولا يمكن للأطراف والمجتمع الدولي أن تقف مكتوفة الأيدي وأن تسمح باستمرار تدهور الحالة على الأرض، الأمر الذي من شأنه القضاء على كل الآمال في التوصل إلى حل تفاوضي على أساس حل الدولتين.

ولا يمكن كفالة أمن إسرائيل إلا إذا تم التوصل إلى حل دائم وثابت للقضية الفلسطينية. ولا ينبغي استخدام الشواغل الأمنية لدولة إسرائيل كذريعة لحرمان ضحايا هذا الصراع من الحصول على المساعدة الإنسانية. ونحضر دولة إسرائيل على السماح من دون تعويق للمجتمع الدولي

وفي ذلك البيان، أدانت رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي استئناف العنف، وبصفة خاصة الهجمات الصاروخية من غزة على إسرائيل، ودعا إلى وقفها الفوري. بيد أن الرئاسة أعربت عن أسفها البالغ لقرار الحكومة الإسرائيلية إغلاق المعابر الحدودية إلى غزة. وهذا الرد غير متناسب سيعاقب مرة أخرى بشكل جماعي كل السكان المدنيين في غزة، حيث يثير الوضع الإنساني بالغ القلق. ومن هنا، دعت رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي إلى إعادة فتح المعابر الحدودية والاستئناف الفوري لإمدادات الوقود والمساعدات الإنسانية.

وفي هذا الصدد، يذكر وفدي بأن الاتحاد الأوروبي سيقدم إلى الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام مشروع قرار توافقي بشأن المساعدات للشعب الفلسطيني يؤكد على الوصول الإنساني. وأشار أيضا إلى أن فرنسا تدافع عن مبدأ حرية الوصول الإنساني في كل الظروف وحيثما كان هناك سكان في حاجة إلى المساعدات الإنسانية الدولية. ويرحب وفدي بتوافق الآراء الذي أبداه مجلس الأمن اليوم بشأن ذلك المبدأ، ويأمل أن يصبح هذا التوافق هو القاعدة في ما يتعلق بكل البنود المدرجة في جدول أعماله.

فضلا عن ذلك، مرة أخرى في ما يتعلق بالوصول إلى غزة، أعربت رئاسة الاتحاد الأوروبي عن استيائها لرفض السماح لرؤساء البعثات الأوروبية، بمن فيهم القنصل الفرنسي العام في القدس، وهو الممثل المحلي لرئاسة الاتحاد، بزيارة غزة خلال رحلة ميدانية لتقييم الوضع الإنساني والاقتصادي.

وتعتقد فرنسا اعتقادا راسخا أن لمجلس الأمن دورا يضطلع به في ما يتعلق بالمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية. ونظرا للوضع الإنساني في غزة، نحن مستعدون للعمل في أي وقت في ما يتعلق باستجابة من مجلس الأمن. ونشعر أن هذه الاستجابة ينبغي أن تتصدى لكل صعوبات الوصول إلى قطاع غزة من خلال وضع الحادثة المتعلقة بالسفينة الليبية في

تدهور الوضع. وفي ذلك السياق، لا ينبغي لأحد أن يتفاجأ بالإجراءات التي يتخذها بعض أصدقاء الفلسطينيين لتقديم المساعدة الإنسانية التي تأتي، ربما، كردة فعل للعقوبة غير المتناسبة بحق سكان غزة على عمل اقترفته قلة قليلة منهم. ويجوز لهم أيضا أن يردوا على تقاعس هذا المجلس أمام الحالة الإنسانية البائسة في غزة.

ولا تعفي أي من هذه الوقائع أي جهة ترسل المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة من استخدام القنوات المناسبة أو المساعي الحميدة لبلدان ثالثة يمكنها أن تسهم حقا في بلوغ الهدف الهام المتمثل في إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

وفي الختام، تفهم كوستاريكا تماما شواغل إسرائيل المتعلقة بأمنها، ولكن يساورها نفس القدر من القلق إزاء حقيقة أن القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية لا تؤثر على الإجراءات الفردية التي تقوم بها دول مثل ليبيا فحسب، وإنما على كامل العمل الإنساني الذي تقوم به الوكالات الدولية والمنظمات الإنسانية أيضا. لقد دعونا بقوة في الماضي إلى وضع حد لهجمات الصواريخ والمورتر على جنوب إسرائيل، وها نحن اليوم ندعو حركة حماس إلى وضع الاحتياجات الحقيقية للشعب الفلسطيني فوق كل الاعتبارات الأخرى. كما نرجو من حكومة إسرائيل العمل على تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة واتخاذ التدابير اللازمة لعودة أوضاعهم المعيشية إلى طبيعتها.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يثير طلب

ليبيا عقد اجتماع لمجلس الأمن عقب اعتراض سفينة ليبية المسألة الأكثر عمومية المتعلقة بالوصول، وبصفة خاصة وصول المساعدات الإنسانية، إلى غزة.

وجرت الإشارة إلى الموقف الفرنسي في بيان أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

الحصار غير القانوني فوراً وبدون شروط للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية.

السيد لا يغان (الصين) (تكلم بالصينية): يشكركم الوفد الصيني، سيدي، على عقد هذه الجلسة العاجلة بناء على طلب وفد ليبيا. لقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها ممثلا ليبيا وإسرائيل والمراقب عن فلسطين، وأود أن أشكرهم.

إن الصين يساورها بالغ القلق بشأن التطورات منذ الأمس في ما يتعلق بالسفينة الليبية المروية. ونأسف لعرقلة إيصال الإمدادات الإنسانية مرة أخرى. إن الوضع الإنساني الحالي في غزة خطير. الناس في غزة في حاجة ماسة إلى الغذاء والدواء ومواد طوارئ أخرى. وفي مثل هذه الظروف، فإن حصار إسرائيل لغزة ومنعها لوصول المساعدات الإنسانية لن يزيد من تفاقم محنة الشعب الفلسطيني فحسب، بل إنه سيسهم أيضاً الأجواء التي يجب أن يجري فيها الجانبان حواراً سياسياً ومفاوضات.

وفي رأينا، لا يوجد شيء يمكن استخدامه ذريعة لتبرير العقاب الجماعي لسكان غزة. وإسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي باحترام وضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لشعب فلسطين. ونحث إسرائيل مرة أخرى على الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي من خلال الرفع الكامل لحصار غزة والسماح بوصول المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

السيد بوي تي غيانغ (فيت نام): (تكلم بالإنكليزية): إن فيت نام، كما ذكرت بوضوح في مناسبات كثيرة، يساورها القلق الشديد بشأن الوضع الإنساني المتدهور في غزة، حيث لا يزال أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني يعانون من نقص الغذاء والدواء

السياق الأوسع لوصول المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني إلى غزة برا وبحرا.

وإذا تبين أن هذه الاستجابة غير عملية اليوم أو في المستقبل القريب، فنحن نشير إلى أن المجموعة الرباعية، التي تشارك فيها فرنسا بصفتها رئيس الاتحاد الأوروبي، ستجتمع مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، سيعقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد أنه ينبغي لنا استغلال الفرصتين لاستكشاف إمكانيات اتخاذ المجلس لمزيد من الإجراءات.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر ممثل إسرائيل والمراقب عن فلسطين على بيانتهما.

تفهم بنما أن هذه الجلسة عُقدت لتسليط الضوء على الوضع الإنساني البالغ الخطورة في قطاع غزة والناجم عن الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل على ذلك الجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. نحن ندرك أن المسألة جزء من قضية بالغة التعقيد لها جوانب مترابطة تؤثر على بعضها البعض بشكل تبادلي. ولذلك، سينتهاز وفدنا الفرصة التي تتيحها المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، لتوضيح موقفنا بشأن المسائل المختلفة في إطار هذا البند.

وفي ما يتعلق بالمسألة المحددة المعروضة على المجلس اليوم، فإن تردد حكومة إسرائيل في رفع الحصار غير القانوني، رغم نداءات المجتمع الدولي المتكررة والكارثة الإنسانية التي يسببها للمدنيين الأبرياء، هو مصدر أسى بالغ لبلدنا. وكما ذكرنا مراراً، فإن بنما يساورها القلق الشديد إزاء الوضع الإنساني في غزة، ونحث إسرائيل على رفع

غير القانوني وإغلاق معابر غزة على يد السلطات الإسرائيلية كلها أمور مسجلة وغير مقبولة. لا بد من احترام أحكام القانون الإنساني الدولي. ونحن ندرك أن إسرائيل، في بعض الأحيان، سمحت بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن تصل المساعدات الإنسانية باستمرار وبشكل دائم لتحقيق تحسن ملموس في الحالة الإنسانية في غزة. فالعديد من الوكالات الإنسانية تعتمد على السلطات الإسرائيلية في الوصول إلى غزة لمساعدة ما يزيد على مليون نسمة من السكان المدنيين الذين يعيشون هناك.

ويشدد وفدي على أنه ينبغي لحركة الأشخاص والبضائع إلى غزة أن تعود إلى وضعها الطبيعي فوراً لتيسير الأنشطة الاقتصادية ولتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وما زال استمرار تقديم المجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية الطارئة للشعب الفلسطيني في غزة أمراً حيوياً. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل وكالات الأمم المتحدة وإسهامها في تخفيف المعاناة في المنطقة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وغيرها من المنظمات الإنسانية الأخرى.

وفي حين نحتاج إلى معالجة الحالة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة بشكل عاجل، لا يغفل وفدي الإطار الأوسع للمسائل قيد النظر. إننا نؤمن دائماً بأن التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أمر بالغ الأهمية. وفي هذه المرحلة، نرى أنه من الضروري أن يشجع المجلس الأطراف بشكل إيجابي لكي تواصل جهودها وتضاعفها لإجراء مفاوضات جدية ومستمرة وأن يبذلوا كل جهد ممكن لتحقيق نتائج مجدية. وحرى بالمجلس أيضاً أن يدعو الطرفين إلى تجنب اتخاذ أي إجراءات أو أنشطة

وانقطاع الكهرباء وإمدادات الوقود وتوقف الخدمات في المستشفيات والمخازن وتعليق إمدادات التدفئة خلال فصل الشتاء والشلل الذي أصاب مرافق الصرف الصحي والمياه.

وفي ظل هذه الخلفية، تابعنا باهتمام بالغ قضية السفينة المروية. ومع التأكيد على مسؤوليات الطرفين بموجب خريطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإحجام عن القيام بأي عمل أو الإدلاء بأي بيان قد يضر بجهود السلام، نحث إسرائيل مرة أخرى على التقيد الصارم بالقانون الدولي - وفي المقام الأول كل حقوق الإنسان والقانون الإنساني - ووضع حد فوري للإجراءات التقييدية وفتح المعابر الحدودية وكفالة وصول المساعدات الدولية ومساعدات الغوث الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني في كل الأراضي المحتلة دون قيود. ونناشد كل الأطراف المعنية تعزيز حوار وتعاون بناء من أجل التوصل إلى حل مقبول للطرفين، وبالتالي تعزيز تهمة أفضل مناخ للتوصل إلى تسوية سلمية للتراعات وتحقيق المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني.

نحن ندعم كل جهود الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي عموماً لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في غزة وإنهاءها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن تقديرنا للدور الذي تضطلع به جامعة الدول العربية ومصر، بصفة خاصة في تخفيف حدة الوضع الإنساني الخطير في ذلك الجزء من العالم.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

يساور وفدي القلق إزاء الحادث الأخير، حسب ما أورده الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية. وقد أحطنا علماً بعناية بالآراء التي أعربت عنها جميع الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بالحادث.

إن هذا الحادث يذكرنا بالحالة الإنسانية الخطيرة المستمرة في قطاع غزة. فالمعاناة الإنسانية بسبب الحصار

ويساور مجلس الأمن دائما القلق من أي شكل من أشكال الإعاقة التي تفرض على وصول المساعدات الإنسانية، بغض النظر عن يقوم بهذه الإعاقة وحيثما تقع. ولهذا نعتقد أنه من الأفضل في هذه الحالة أن نوفق بين المتطلبات المشروعة للدولة الإسرائيلية وضرورة مساعدة السكان المنكوبين بهذه التدابير الأحادية.

ومع ذلك، فإن الحادث، قبل كل شيء، يذكرنا مرة أخرى بأن الدور الذي يقوم به مجلس الأمن، مثل الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي، هو إقناع الطرفين - الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية - بتنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدا بها في إطار خارطة الطريق والتوصيات المختلفة التي وافقا عليها لكي يتم التوصل إلى تسوية شاملة ومحددة لهذه المسألة. وكما يدرك الجميع الآن، سيتطلب ذلك وجود دولتين متجاورتين تعيشان في سلام وأمن تام.

وبالرغم من هذا الحادث، ما زلنا نرغب في الترحيب بحالة الهدوء النسبي بصورة عامة. وينبغي استغلال هذا الهدوء من أجل بناء الثقة والحفاظ على روح أنابوليس، الأمر الذي من شأنه أن يتيح مواصلة الحوار بين إسرائيل وفلسطين. ونؤكد مجدداً مناشدتنا لجميع الأطراف أن تظهر ضبط النفس لكي تساعد في تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بصورة سلمية.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أرحب بالتمثلة الدائمة لإسرائيل، السفيرة شاليف، والمراقب الدائم عن فلسطين، السفير منصور، وأشكرهما على بيانتهما هنا في المجلس.

نحن مقتنعون بأن المسألة الحقيقية وأولويتنا الأولى هي تحسين الظروف المعيشية للسكان في غزة وتلبية احتياجاتهم الأساسية الملحة على وجه السرعة. وينبغي تشجيع جميع البلدان الراغبة في تقديم مساعدات إنسانية

أو إصدار تصريحات يمكن أن تقوض عملية السلام أو تعرقها.

ومن المهم أن يشجع المجلس أيضاً على تحسين مبكر للحالة على الأرض بما يساعد في بناء الثقة بين الطرفين ويهيئ مناخاً ملائماً للمفاوضات. وباختصار، لا بد لمجلس الأمن أن يُسمع صوته، وأن يتكلم بصوت واحد.

وأخيراً، نود أن نؤكد من جديد دعمنا لحل الدولتين الذي يتوخى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

يشهد عقد هذه الجلسة على عجل على الأهمية الكبيرة التي تحظى بها مسألة الشرق الأوسط، التي هي في صميم شواغل مجلس الأمن.

إن الحادث الذي وقع فيما يتعلق بمنع السفينة الليبية من إيصال مساعدات إنسانية إلى الشعب الفلسطيني، يثير مرة أخرى مسألة حصار غزة. لكن ذلك جانب واحد من الحالة المعقدة، التي تتطلب أن يُنظر في مشكلة الشرق الأوسط بكثير من التأمل، وقبل كل شيء، بشعور كبير بالمسؤولية.

لقد شجبنا دائماً، مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، الحالة الإنسانية المزرعة السائدة في غزة. فالحالة بصورة عامة تثير بالغ القلق طبعاً، لكنها صعبة بصورة خاصة في اللحظة الحالية. ولقد نشأ الحادث قيد النظر بسبب منع إمدادات الغذاء والدواء لهؤلاء الناس، الذين هم في أمس الحاجة إليهما. ولهذا، نحث السلطات الإسرائيلية مرة أخرى على رفع الحصار عن غزة، خاصة لتيسير عمل المنظمات الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لكرواتيا.

تشارك كرواتيا فيما أعرب عنه من مخاوف إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة. ونذكر أن استئناف الأنشطة الإنسانية وتوفير اللوازم الأساسية لسكان غزة المدنيين مسألة عاجلة. وترحب كرواتيا بالجهود الإنسانية المبذولة للتخفيف من حدة الأوضاع التي يعانيها الشعب الفلسطيني، ولكنها لا ينبغي أن تؤدي إلى استغلال معاناة السكان المدنيين لأغراض أخرى. إذ توجد قنوات وإجراءات محددة لإيصال المعونة. ونرى أن تُتبع هذه القنوات والإجراءات لمصلحة جميع الأطراف والمستفيدين بهذه الأعمال.

ونشير، على سبيل المثال، إلى أن وزراء خارجية جامعة الدول العربية المجتمعين في القاهرة تعهدوا في بيانهم بأن ترسل حكوماتهم الأغذية والدواء إلى غزة وقالوا إنهم سينسقون مع مصر والأردن لضمان دخول إمداداتهم إلى غزة.

وينبغي عدم تجاهل شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة دون مبالاة، لأنها واجهت شحنات معادية في الماضي. علاوة على ذلك، لا يمكن النظر إلى الحالة الإنسانية في قطاع غزة بمعزل عن خلفيتها العامة وأسبابها الكامنة، وفي صميمها اغتصاب حماس لمؤسسات السلطة الفلسطينية الشرعية في غزة. ونرجو أن تستمر فترة الهدوء التي سادت غزة وجنوب إسرائيل لمدة خمسة أشهر من أجل كلا الجانبين، بما يؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية لسكان غزة المدنيين وفتح المعابر لحركة الأشخاص والبضائع.

ومن دواعي الأسف أن تجدد الهجمات الصاروخية داخل إسرائيل من غزة يشكك في التزام الجماعات الفلسطينية بإطالة أمد هذا الهدوء. وهذه الأعمال، التي تؤدي

تجاوبا مع النداء الذي وجهته السلطة الفلسطينية الشرعية على أن تفعل ذلك. ومن ثم، فإننا نتشاطر الدوافع التي حدت بالسلطات الليبية إلى إرسال معونة إنسانية لمساعدة سكان غزة على تحمل الظروف الصعبة التي يعيشون فيها حالياً.

وفي الوقت نفسه، ولأنه ينبغي لأولوياتنا بالتحديد أن تكفل إيصال هذه المساعدة الإنسانية بصورة سليمة وفورية إلى من هم في حاجة إليها، يتعين علينا أن نكفل مرور كل المساعدات بصورة سليمة وفعالة، آخذين بعين الاعتبار الحالة على الأرض. ولهذا لا يمكننا أن نوافق على الطريقة التي اختيرت باستخدام السفينة المروءة لنقل البضائع إلى سكان غزة: هناك إجراءات معمول بها وتحترمها جميع البلدان المانحة التي ترغب في الإسهام في المساعدة الإنسانية لشعب غزة.

وكما نعلم، هناك طريقة واحدة لنقل هذه المساعدة بواسطة وكالات الأمم المتحدة الموكلة إليها هذه المسؤوليات. وتعمل منظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر الدولي ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى معاً وباستمرار مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتيسير استيراد المواد الغذائية والدواء إلى غزة. وبخلاف ذلك، يُطلب من البلدان الثالثة أن تخضع للإجراءات الجمركية، لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، واللازمة للسماح بدخول هذه المواد إلى غزة.

وفي الختام، نعتقد أن إيصال المعونة الإنسانية التي تهدف إلى مساعدة المحتاجين، مثل الصغار والمرضى، كما حصل في العديد من الحالات في السابق، بما فيها الحالة الأخيرة، لن تواجه عوائق من السلطات الإسرائيلية عندما تقدم من خلال القنوات القائمة.

من المؤسف أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية يتجاهل الحقائق على أرض الواقع، يتجاهلها كأن الإسرائيليين لم يقوموا بإغلاق كل المعابر، بل ومنع الأمم المتحدة ذاتها من إدخال مساعداتها. وهو يتجاهل أنه منذ التوصل إلى التهدئة في شهر حزيران/يونيه الماضي لم تقم المقاومة الفلسطينية في غزة بخرقها، بل كل ما قامت به كان رد فعل لما وُجّه إليها تكرارا من خرق لهذه التهدئة.

لقد طلبت الاجتماع من أجل واقعة محددة رأيت أن على هذا المجلس الاجتماع من أجلها. وقد تجاوب مشكورا. ما علاقة ذلك بإطلاق قذائف من هنا أو هناك؟ لقد تعرّضت باخرة للتهديد بالسلاح والإجبار على السير في اتجاه محدد في أعالي البحار في المياه الدولية من قبل زوارق حربية. أليس هذا عملا خطيرا يستحق من هذا المجلس أن يهتم به، وقد عودنا على الاهتمام بمثل؟ أم أنه عندما يتعلق الأمر بقضية وإن كانت ذات علاقة مباشرة بما يجري على الأراضي الفلسطينية فالحديث فيها حرام وحماقة؟ سأقتصر يا سيدي الرئيس على هذه الملاحظة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية للإدلاء ببيان آخر.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ليس من عادي أن أتكلم مرتين في الجلسات العامة كهذه الجلسة، ولكن بما أنه تم توجيه بعض أسئلة مباشرة لي، فلا أريد أن أغادر القاعة بينما يتساءل الناس ماذا يكون ردي عليها.

كانت الإشارة إلى الحماقة واضحة للغاية، ولم تشر إلى اعتزام إرسال المساعدة الإنسانية، وهو أمر تشارك حكومتي فيه. فحكومتي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية. وليست لديّ إحصاءات دقيقة، ولكني أفهم أن هذه هي المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦ التي تحاول فيها حكومة ليبيا تقديم

إلى ممارسة إسرائيل لحقها الذي لا جدال فيه في الدفاع عن النفس، تتسم بعدم المسؤولية ولا يمكن قبولها ويتعين وضع حد لها.

وترى كروايتا أنه لا يمكن لشيء غير التسوية السياسية المتمثلة في حل على أساس قيام دولتين أن يحدث تغييرا جوهريا في الحالة الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني ويضمن الأمن لإسرائيل. وفي الوقت الحالي، ينبغي أن تركز جميع الجهود المبذولة على المحافظة على ديناميات عملية السلام التي بدأت في الخريف الماضي في أنابوليس والنهوض بها، وعلى ضمان انتقالها إلى العام ٢٠٠٩.

أستأنف مهامني كرئيس للمجلس.

وقد طلب ممثل الجماهيرية العربية الليبية الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): سأحدث باختصار شديد نظرا لأن هذا اليوم كان يوما طويلا بالنسبة للمجلس. ومن ثم سأجتاز عن الرد على الاتهامات التي وُجّهت إلى بلادي من أحد المتكلمين، لأنهم عودونا دائما على محاولة العمل على توجيه الاتهامات الاستفزازية بدل التركيز على الموضوع. ولا يخفى الهدف من هذا على أحد، ولن أحقق له هذا الهدف.

لكنني يا سيدي الرئيس أرجو أن أكون قد أسأت فهم ما قاله ممثل الولايات المتحدة الأمريكية من أن الميثاق لا يحمي حماقة الدول. أريد أن أسأل: هل المقصود أن إرسال المساعدات الإنسانية لشعب محاصر ظلما، مما يعرضه للإبادة، يمكن أن يسمى حماقة؟ إذا كان هذا حماقة، فماذا يمكن أن يسمى الدفاع عن الممارسات اللاإنسانية واللاقانونية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ولا أريد أن أذكره بهذه الممارسات لأن الجميع يدركونها.

المناطق الخاضعة للدوريات في مياه غزة بموجب اتفاق مع السلطة الفلسطينية. ومرة أخرى، فالنقطة التي أثارها هي أنه من اللافت للنظر أن هذه الحالة لم تتصاعد وينبغي لنا جميعاً أن نكون ممتنين لذلك. وهنا تكمن الحماقة - وليس في محاولة تقديم المساعدة الإنسانية في حد ذاتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.

مساعدة للشعب الفلسطيني. وقد أكون مخطئاً، ولكن تلك هي المعلومات التي عندي، وهي تثير سؤالاً عن الدوافع الحقيقية وراءها.

الإشارة إلى الحماقة تتعلق بالنقطة التي أثارها في البداية، وهي أنه إذا كانت النية معقودة على تقديم المساعدة الإنسانية، وذلك أمر نؤيده، فمن الصعب أن يتصور المرء نهجاً مقضياً عليه بفشل المسعى أكثر من النهج المتخذ في هذه الحادثة. وكما نعلم، هذان بلدان ليست بينهما علاقات دبلوماسية، ويوجد عداً بينهما. ومن غير المعقول أن يُتوقع السماح بالمرور دون اعتراض، في هذا اليوم وهذا العصر، لعمل غير منسق ولكن النية عليه مبيتة لإيصال المساعدة إلى